

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٤٤ لسنة ٢٠٠٢

بشأن ضوابط تمتع الأنشطة الخدمية التي تزاول بالكامل داخل المناطق العمرانية والصناعية والنائية بضمانات وحوافز الاستثمار

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية

المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٩٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ باللائحة التنفيذية لقانون

ضمانات وحوافز الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٩٨ لسنة ٢٠٠١ بشأن تمتع الأنشطة الخدمية

التي تزاول بالكامل داخل المناطق العمرانية والصناعية والنائية بضمانات

وحوافز الاستثمار ؛

وعلى موافقة وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

وعلى موافقة اللجنة الوزارية للاستثمار برئاسة مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٢ على إقرار الضوابط المقترحة للأنشطة الخدمية التي تزاول

بالكامل داخل المناطق العمرانية والصناعية والنائية ؛

وبناء على ما عرضه رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛

**قرار:****( المادة الاولى )**

تتمتع الأنشطة الخدمية التي تزاوُل بالكامل داخل المناطق العمرانية والصناعية والنائية بضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٩٨ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه على النحو التالي :

**أولاً -** يشمل الإعفاء أنشطة البناء للإسكان العائلي والإداري والتجاري .

**ثانياً -** الأنشطة الصناعية والورش اللازمة لانتظام المعيشة .

**ثالثاً -** أنشطة خدمات التجارة بما فيها المحلات التجارية اللازمة لحياة المواطنين اليومية .

**رابعاً -** يجب أن تتوافر الشروط الآتية في الأنشطة المهنية المشار إليها :

١ - أن يزاوُل النشاط المهني في مواقع وأماكن المناطق الصناعية والمناطق النائية والمناطق العمرانية الجديدة .

٢ - أن تكون الممارسة لأول مرة ويستدل في ذلك من الترخيص الصادر من القابة المهنية .

٣ - أن يكون مرقع الأصول الدائمة واللازمة للنشاط داخل المجتمع العمراني الجديد .

٤ - أن يقتصر الإعفاء على النشاط الذي يزاوُل داخل النطاق الجغرافي للمدينة أو المنطقة أو المجتمع العمراني .

**( المادة الثانية )**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٩ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

( الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٢ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور / عاطف عبيد**